1

استخبارات عالم الشركات في أمريكا

عندما تناهى إلى علم مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه قد تمت دعوة إدوارد أومالي لحضور مؤتمر في فرنسا لإلقاء كلمة حول قانون الجاسوسية الاقتصادية لسنة 1996، والذي تمت المصادقة عليه حديثاً، طلب منه كبار ضباط المكتب و(بجسارة) أن ينقل الرسالة الآتية. «أخبر الحكومة الفرنسية بأن القوانين قد تغيرت». وأضافوا: «أبلغهم أن مكتب التحقيقات يأخذ القانون على محمل الجد وأنه يعتزم تطبيقه، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتساهل بعد الآن مع أي شركة أو حكومة أجنبية تقوم بمحاولة سرقة أسرار التجارة الأمريكية».

لقد كان إدوارد أومالي الرجل المناسب للعمل كمبعوث رسمي. فهو لم يسبق له أن كان رئيساً لقسم الاستخبارات المضادة في مكتب التحقيقات الفيدرالي وحسب، بل إن صيته قد ذاع عندما قدّم العون لشركة آي. بي. إم IBM في اعتقال منافس ياباني في عملية معقدة ودقيقة حدثت في أوائل الثمانينات من القرن العشرين. وكانت النتيجة ضلوع اثنين من موظفي شركة هيتاشي بالتآمر لنقل وثائق وقطع الكترونية مسروقة عن

أحدث أجيال الكومبيوتر آنذاك إلى شركة IBM. ويحدثنا أومالي قائلاً: «إن الاجتماعات بين مسؤولي شركة هيتاشي وعميلنا السري في شركة IBM قد دفعت مسؤولي هيتاشي للقول «نعم. نريد أن نهزم شركة IBM في السوق» وضُبطوا وهم يدفعون مبلغاً وقدره (650) ألف دولار لقاء حصولهم على المعلومات. وعندئذٍ، كان من السهل على عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي التدخل لاعتقالهم».

بعد اجتيازه المدرج المرصوف في مطار شارل ديغول الدولي، أدلى الضابط السابق في قسم المباحث الجنائية التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي بتصريح موجز مبدياً قدراً من الانزعاج، فقال: أخبرت الحضور أن القانون لا يستهدف أخصائيي الاستخبارات التنافسية CI، وإنما أولئك الذين يسرقون الأسرار التجارية للشركات. وأن عملية جمع المعلومات يمكن أن تتم بصورة مشروعة، أما سرقتها فليست بالأمر المقبول.

كان هنالك بعض التذمر في الجانب الفرنسي، وقام أحد الأشخاص ممن عرَّف عن نفسه أنه أحد عناصر وكالة الاستخبارات الفرنسية DGSE؛ النسخة الفرنسية عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA، بطرح عدد من الأسئلة استشف أومالي منها نبرة عدائية. ودعي أومالي بعد ذلك للاجتماع بضابطين فرنسيين أحدهما جنرال متقاعد والآخر كولونيل فأحاطهما علماً بالقانون الجديد، وبمضمون المداخلة التي قدَّمها في المؤتمر.

وعندما انتهى، طلب الجنرال نسخة من ذلك القانون. وبغطرسة طبقة النبلاء، خاطب أومالي كما لو كان يخاطب صبياً مكلفاً بحمل الرسائل أو إيصال السلع إلى الزبائن قائلاً: «دعني أزودك بهذه الرسالة،

إذا ما عمدتم أيها الأمريكيون إلى تطبيق ذلك القانون، فإننا، نحن الفرنسيين، سنردّ بقانون مماثل يستهدف الشركات الأمريكية التي تقوم بسرقة الأسرار التجارية الفرنسية».

وبصفته رجل استخبارات محترفاً، كان أومالي يعلم أن فرنسا، تلك الأمة التي زرعت الضغينة في نفوس الفرنسيين، لم تكن لديها أية نية في تقليص نشاطاتها في مجال التجسس التجاري. وقد اعترف ثلاثة رؤساء سابقين في وكالة الاستخبارات الفرنسية DGSE صراحة بأن فرنسا متورطة في أعمال تجسس على الشركات التجارية الأمريكية. كما واعترفوا بأن التجسس عن طريق أجهزة الكومبيوتر لا يعد عملاً غير مشروع إلا في حال وجود الضحية على أراضٍ فرنسية. ولم تكن فرنسا الحليف الوحيد الذي يتجسس على أسرار البحث والتطوير في الشركات الأمريكية؛ لقد كانت فقط أكثر الجواسيس صراحة في هذا الشأن.

وأفاد تقرير للكونغرس أعد سنة 1997 من قبل وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي وعملاء الاستخبارات العسكرية بأن الجاسوسية التجارية التي تدعمها حكومات أجنبية تشكل خطراً مباشراً على ازدهار الاقتصاد الأمريكي وقدرته التنافسية. والمتَّهمون على الدوام هم: الصين وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة والمكسيك وروسيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

ويمكنك إضافة إسرائيل إلى تلك الدول مع أنها ليست مدرجة على القائمة. «يربطنا بإسرائيل اتفاق ينص على عدم التجسس رغم أنهم يتجسسون علينا، وعليه فإنه اتفاق عديم الجدوى» على حد قول غاي دوبوا رئيس سابق للجنة مجموعة العمليات المتعلقة بالمتطلبات المتوقعة

والاستثمارات في وكالة الاستخبارات المركزية، اللجنة المتخصصة في مجال التجسس الصناعي المضاد. «ومع احتمال استثناء بريطانيا، يمكن القول بأنه ليس للاستخبارات الأمريكية أصدقاء».

وتعتمد الشركات التجارية الآن أكثر من أي وقت مضى على المعلومات التي تحصل عليها عن منافسيها في ما يتعلق بطبيعة المنتجات والاستراتيجيات المتبعة وخطط التسويق والأسعار والسيطرة التجارية. إنه غالباً الفارق بين شركة ضخمة مزدهرة برأسمال قدره مائة مليون دولار وشركة مفلسة. وبالطبع، إذا كنت أنت الضحية، فيمكن أن يكون ذلك الفارق ما بين شركة تعاني الإفلاس وكونك أنت تلك الشركة الضخمة المزدهرة برأسمالها البالغ مائة مليون دولار. وتعتقد غرفة التجارة الأمريكية بأن الجاسوسية قد كبدت المساهمين التجاريين خسائر تقدّر بنحو 25 بليون دولار سنوياً في مجال الملكية الفكرية. ولكن الشركات تحجم عن الإبلاغ عن الاختراقات الحاصلة على صعيد معلوماتها خشية سمعتها أو خشية أن يحملها المساهمون المسؤولية ويحركوا بحقها دعاوىٰ قضائية قد تكلفهم عدة ملايين من الدولارات. كما وأنهم يتوخون الحذر لئلا يُرغموا على إفشاء المزيد من المعلومات في مرحلة التحقيق أثناء مراحل المحاكمة. وهكذا فإن الاستراتيجية التي تتبعها الضحية عادة تنطوي على عدم القيام بأي أمر من الأمور إلا بمحاولة لتصحيح مكامن الخلل الأمني. هذا وتعتبر الجاسوسية التجارية الثمن المتوجب دفعه للقيام بعمل تجاري، الأمر الذي جعل من هذه الجاسوسية سهلة بالنسبة لحلفاء أمريكا وأعدائها في آن معاً.

ويشتهر الجواسيس الإسرائيليون والصينيون بتأسيسهم شركات

وهمية لشراء التكنولوجيا الممنوعة عنهم. فلم تكن إسرائيل، على سبيل المثال، قادرة على شراء أجهزة كومبيوتر ذات سرعات عالية من الأسواق العالمية خوفاً من تحويل هذه الأجهزة إلى ترسانتها النووية. وهذا ما دفعها إلى إيجاد وسائل بديلة. وإليكم إحدى العمليات الناجحة التي قامت بها: فقد ذهبت مجموعة من الإسرائيليين سنة 1987 للتفاوض بشأن مشروع مشترك مع شركة لوكهيد سوندرز، شركة الكترونيات في نيوجرسي. وبينما كان أحد أعضاء المجموعة الإسرائيلية يهمّ بمغادرة المنشأة الصناعية، واجه مشكلة اكتشاف كاميرا مخبأة في حقيبته عند انفتاحها فجأة. ولم تكلف شركة لوكهيد نفسها عناء توجيه أي تهمة، بل احترمت أصول العلاقات التجارية، وعمد الحراس إلى مصادرة الكاميرا وطرد المجموعة إلى خارج الشركة.

هنالك استراتيجيات جاسوسية متشابهة ولكن ليست جميعها مشتركة بين إسرائيل والصين. فالكثير من أسرار التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية آلت إلى الصين. وقد ساعدت التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل الصينيين في تطوير هيكلية دباباتهم ومناظيرها الالكترونية. كما وساعدتهم في تعديل طائرات ميغ 21 (والتي يسميها الصينيون بطائرات ف7) وذلك من خلال تزويدها بمعدات إلكترونية متطورة. وقد حافظ القطاع التكنولوجي في إسرائيل وبشكل تقليدي على صلات وثيقة مع جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يفتأ يبحث عن طرق لجمع الأموال. وهذا ما يجعله يقوم بدور الوسيط للصناعة الإسرائيلية، كما فعل مع القوات المسلحة الصينية. وهذا ما يفسر أيضاً وجود عناصر من الكوماندوس الإسرائيلي يقومون بتدريب مجموعات عسكرية في أفريقيا. ويفسر كذلك الوضع الذي انتهت إليه

عمليات البحث والتطوير الأمريكية في التكنولوجيا الإسرائيلية المصرة على السير قدماً في سعيها إلى إثبات نفسها في مجال (السايبرسبيس). هذه المعلومات هي التي تكمن وراء وجود عدد أكبر من الشركات الإسرائيلية المدرجة على مؤشر بورصة ناسداك NASDAQ أكثر من الدول الأوروبية مجتمعة.

ومع استمرار عملية التجسس، فإن إسرائيل، تكاد لا تستطيع أن تتعقب خطى فرنسا المنقطعة النظير في هذا المجال. وينصح أخصائيو الاستخبارات التنافسية ـ أي «سي. آي» بلغة الجاسوسية ـ عملاءهم بتجنب التعامل مع الخطوط الجوية الفرنسية المعروف عنها وعلى نطاق واسع تسجيل المحادثات ووجود قائمين على الرحلات مدربين على أساليب استنباط المعلومات. ويشتهر العملاء الفرنسيون الذين ليسوا على ذلك القدر من السرية بأدائهم لما يسمى بـ «أعمال الحقيبة السوداء» وذلك من خلال اقتحامهم غرف فنادق في باريس ودفع مدراء شركات أجانب لنَسْخ المستندات.

إلاَّ أن الفرنسيين لا يشتهرون بالتجسس على زوار بلادهم فحسب، فهم قاموا بأعمال أخرى من «أعمال الحقيبة السوداء» على أراض أمريكية سنة 1991، وذلك عندما تم رصد رجلين يضعان أكياس قمامة في صندوق سيارة لنقل البضائع (ڤان) كانت متوقفة أمام منزل أحد مدراء شركة تكساس إنسترومنتس Texas Instruments.

ودلَّت التحريات التي أجريت لاحقاً أن لوحة السيارة كانت تخص القنصلية الفرنسية في هيوستن. وكان رد فعل الحكومة الفرنسية مستغرباً؟ إذ أوضح القنصل العام وبهدوء أنه وأحد مساعديه كانا خارجاً يجمعان

قصاصات العشب. وفي شهر كانون الثاني من سنة 2000 تم ضبط أحد عملاء الاستخبارات الفرنسية وهو يتجسس على مدراء كبار من شركات بريتيش أيروسبيس، بريتيش بيتروليوم وبريتيش ايرويز الذين تجرأوا على التحدث بأمور العمل على هواتفهم الخلوية في بلدهم.

وقد استفادت فرنسا من معلومات عن أعمال بحث وتطوير تجارية أمريكية مسروقة: فكانت شركة تومسون مستعدة لأن تتحوّل إلى لاعب أساسي في مجال أشباه النواقل، بعد أن قامت شركة موتورولا بإبرام صفقة في سنة 1979 لتصنيع معالجات مصغرة متطورة مؤلفة من ست عشرة وحدة من قبل شركة (سوسيتيه بور ليتود) وشركة (لافابريكا سيون دوسيركيت انتيفريه سبيسياو) وهي شركة ذات ملكية مشتركة لمؤسسة فرنسية عملاقة للمعدات العسكرية والإلكترونية تدعى (تومسون سي. (س. إف) وهيئة الطاقة الذرية الفرنسية (كوميساريات آلانيرجي آتوميك). وقد أفاد عدد من المصادر الإعلامية بأن وكالة الاستخبارات الفرنسية قامت بتجنيد الموظفين الأوروبيين السابقين في شركتي IBM و(تكساس انسترومنتتس) لاستخلاص المعلومات. ومن ثم قدمت المعلومات التي حصلوا عليها لشركة (كومباني ديه ماشين بول) وهي شركة كومبيوتر تعود معظم ملكيتها إلى الحكومة الفرنسية.

ورغم كون الفرنسيين الأكثر مزاحمة (في مجال العمل الاستخباراتي)، فقد استطاعت اليابان أن تجعل من الاستخبارات التجارية أحد الفنون الجميلة. «اليابانيون هم المحترفون»، هذا ما يقوله جان هيرنغ عميل سابق في وكالة الاستخبارات المركزية CIA ومؤسس هيئة المنظمة التجارية المسماة بـ: أخصائيي الاستخبارات التنافسية SCIP؛ وهي منظمة

تجارية. «إنهم أول من شرع في هذا العمل وهم يؤدونه بشكل طبيعي تقريباً. فهي جزء لا يتجزأ من شركاتهم».

وأما الشعار التجاري الذي تعتمده شركة ميتسوي، الشركة التجارية اليابانية العملاقة فهو: «المعلومات هي قوام الحياة في الشركة» وهي تعني ما تقول.

وحتى في تلك الأيام التي سبقت ظهور البريد الالكتروني في عالم الاتصالات التجارية، كانت الشبكة الداخلية لهذه الشركة تنقل من مكاتبها المنتشرة في أنحاء العالم والتي تصل إلى مئتي مكتب عن طريق القمر الصناعي ما يقرب من 80,000 رسالة يومياً يحتوي معظمها على معلومات استخبارية عن شركات منافسة.

مع العلم أن شركات مثل ميتسوي وميتسوبيشي تحصل على مساعدة الحكومة اليابانية. وتقوم وزارة التجارة والصناعة الدولية MITI ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية بتسقّط كميات مدهشة من المعلومات التجارية، فيترجمونها ويحللونها ويستخدمونها في صناعات بأكملها. علماً أن وزارة التجارة والصناعة الدولية قامت بإنشاء مدرسة للتجسس التجاري سنة 1962 تحت اسم معهد الحماية الصناعية. ومن الوسائل التي يتبعها اليابانيون في تسقّط المعلومات التكنولوجية من الولايات المتحدة الأمريكية زرع أناس رئيسيين في منظمات مثل: معاهد الصحة الدولية NIH والمكتب القومي للمقاييس NBS وتعيينهم في مناصب حساسة تساعد الكوادر الأساسية في هذه الشركات على قواعد التنسيق في ما بينها.

ويقول دوبوا: «إذا ما نظرت إلى أبحاث التطوير اليابانية فستجد أنها تقوم على الأبحاث التطبيقية. غير أن قسماً كبيراً من الأبحاث الأمريكية

ليس إلا أبحاثاً لا جدوى منها، إذ أنها تتطلب قدراً كبيراً من التعاون بين الشركات والمؤسسات التعليمية والحكومة. وقد حاول اليابانيون إيجاد مجالات موسّعة للولوج إلى تلك الأبحاث واستخدموها كأساس لتطوير المنتجات التجارية».

لقد وجدت وزارة التجارة الأمريكية أن الشركات التي تعود ملكيتها إلى جهات أجنبية غالباً ما تتجمع في أقنية التكنولوجيا المتطورة قرب الجامعات ومراكز البحث التجاري حيث ترشح الأفكار والمفاهيم التكنولوجية الجديدة. وقدّر تقرير لوزارة التجارة نشر سنة 1995 أن الشركات الأجنبية أنفقت ما يزيد على 14,6 مليار دولار على نشاطات البحث والتطوير في 645 منشأة تجارية من بينها 75 منشأة في ولاية نيوجرسي، وحدها دون بقية الأماكن. ولماذا جيرسي؟ لأنها مركز لصناعة المواد الصيدلانية في البلاد حيث تجري ربع عمليات الإنفاق الخارجية على نشاطات البحث والتطوير في الولايات المتحدة. لقد شهد مثلث الأبحاث في وادي سيليكون وشمال كارولينا كثافات عالية للشركات الأجنبية التي ذكرت أن السببين الرئيسيين وراء اختيارها هذه المواقع بعينها هما «الحصول على التكنولوجيا» وَ «مواكبة التطور التكنولوجي». وأما الرد القائل: «اعمل في مجال الأبحاث الأساسية» فقد أصبح في نهاية القائمة.

إذا كان هذا السلوك هو الذي انتهجه حلفاء أمريكا، فكيف تعامل أعداؤها مع تجارتها؟ وهذا ما حصل مع أحد مخابر البحث والتطوير العملاقة في أوائل الثمانينات من القرن العشرين (1980) حين قام أحد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الموثوقين والذي يشغل مركزاً مرموقاً

في السلسلة الغذائية التابعة لوكالة الاستخبارات السوفييتية بنقل معلومات مذهلة إلى دوبوا: قائمة تضم مائة شركة من شركات التكنولوجيا العالية كانت مستهدفة من قبل وكالة الاستخبارات السوفييتية KGB في برنامج ضخم لنقل التكنولوجيا يشمل حلف وارسو بأكمله. وقرأ دوبوا القائمة على أساس أنها قائمة أمنيات لوكالة الاستخبارات السوفييتية KGB: جنرال إلكتريك، بوينغ، لوكهيد، هيوليت باكارد، جي، تي، إي، سبيري، هوني ويل، آي. بي. إم، ويستنغاوس وشركة ديجيتال إيكوبمنت.

وقد كان هدف السوفييت استخلاص التكنولوجيا من الغرب لتحقيق توازن تكنولوجي عسكري. وأما الصناعات التي كانت مستهدفة من قبل وكالة الاستخبارات السوفييتية KGB فقد كانت متمركزة في قلب المجتمع العسكري الصناعي الأمريكي وهي: صناعة الالكترونيات، الدروع والأجهزة البصرية الالكترونية، الطيران، الصواريخ والفضاء، القذائف والمتفجرات، الاتصالات والمواد الكيماوية والرادارات وأجهزة الكومبيوتر. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية CIA تعتقد أن هذه الاستراتيجية التجسسية ساهمت في اختصار السوفييت للفارق التقني لكبرى صناعات التكنولوجيا الأمريكية الرئيسية الرائدة من اثنتي عشرة سنة إلى ست سنوات كصناعة القطع الالكترونية المصغرة (مايكرو الكترونيكس). كما وساعدتهم في إنتاج نسخ مطابقة عن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية الحساسة. فقد كانت الأواكس ومكوكات الفضاء نسخاً مطابقةً تماماً للنماذج الأمريكية الأصلية. وكانت طائرة AN - 72 السوفييتية نسخة مطابقة عن تكنولوجيا نموذج طائرات البوينغ ذات الإقلاع والهبوط القصير والتي دخلت الترسانة الروسية بعد ستة عشر شهراً من اختراعها.

وشكلت الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً لتكنولوجيا نظام التوجيه الصاروخي الأصلية التي استخدمت في المقاتلة الروسية والتي أسقطت طائرة الخطوط الجوية الكورية ذات الرحلة رقم (007) عام 1983.

كانت المعلومات واسعة جداً وسرية، فهل خشي دوبوا يوماً من أن يكون قد زُوِّد بمعلومات مضللة من قبل وكالة الاستخبارات السوفييتية؟ يقول دوبوا: «كلا، ليس مع هذا المصدر. لقد كنت واثقاً تمام الثقة من أن المعلومات كانت دقيقة. وبدأ العمل على إعداد تقارير إلى CIA. وقد وصف دوبوا في تقاريره برنامج النقل التكنولوجي السوفييتي على أنه «ضخم وعالمي» وأنه قلص بنجاح الفجوة التكنولوجية مع الغرب. وقد أعجب وليام كيسي، الذي كان رئيساً لوكالة الاستخبارات المركزية آنذاك، بالتقرير إلى درجة أنه طلب إلى دوبوا نشره ضمن الوكالة للتعليق عليه.

وباستثناء تعليق واحد، كانت جميع التعليقات الداخلية لوكالة الاستخبارات المركزية إيجابية. وقد اتصل دوان ديوي كلاريدج، رئيس العمليات الأوروبية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، بدوبوا ليخبره بأن التقرير كان بمثابة «موجة ساحقة» واقترح عليه كبح جماحها بإضافة بعض الوثائق المزوَّرة التي تورط السوفييت في السعي وراء أربع أو خمس شركات في المملكة المتحدة من أجل التأثير على الحكومة البريطانية.

لقد أراد كلاريدج، الذي قام بمفرده بتلغيم مرافئ في نيكاراغوا خلال الحرب السرية ضد الساندينيين، وأرغم على الإدلاء بشهادة في قضية إيران/كونترا، مزيداً من الجنس والعنف في التقرير. رفض دوبوا ذلك. وتفاقم خلافهما إلى درجة أنه تم استدعاؤهما إلى مكتب وليام كيسي الذي كان، خلال اجتماع دام خمساً وأربعين دقيقة، منحازاً إلى

دوبوا. ومن دون محاولة كلاريدج إدخال عنصر الجنس في التقرير الذي حمل عنوان «حيازة السوفييت لتكنولوجيا الغرب» والذي نشر عام 1982، كان التقرير قد أصبح المنشور الأكثر رواجاً في العالم وتمت ترجمته إلى خمس لغات.

وبهدف تضليل دوبوا، ابتدع السوفييت برنامجاً لتكنولوجيا مايكرو إلكترونية، ومن خلال تنصتهم على تجارة غربيين عديمي الضمير والأخلاق طامحين إلى تقديم عروض مناقصات لوكالة الاستخبارات السوفييتية بزيادة تبلغ 500٪، تمكن السوفييت من إقامة أربعمئة شركة صورية في أوروبا وحدها، وعدد آخر (من الشركات) في الولايات المتحدة. فقدّموا تراخيص مزورة وأوصاف معدات خادعة وكذبوا بشأن من سيتلقى التكنولوجيا في نهاية المطاف. بهذه الطريقة تمكن السوفييت من الحصول على ما يكفي من المعدات والتكنولوجيا لتصميم صناعاتهم الالكترونية الدقيقة بكاملها تقريباً بدءاً بإعداد المواد، مروراً بالتصميم والتصنيع إلى الاختبار النهائي للرقاقات وصولاً لاختراع أجهزة كومبيوتر كاملة.

وقع موظفو الجمارك الأمريكية سنة 1982 على مخبأ مكونات ليزرية وقطع إلكترونية متطورة في كراج إحدى المطلّقات في ريد وود سيتي، كاليفورنيا، إحدى ضواحي سان فرانسيسكو. ووجهوا إلى ميلي ماك كي تهمة محاولة التصدير غير المشروع لابتكارها التكنولوجي المتطور إلى سويسرا ومنها إلى الاتحاد السوفييتي.

وأوقفت عن العمل لمدة ستة أشهر عقاباً لها على تقديمها بياناً كاذباً، أما هي فقد وصفت عملها بأنه «مخالفات فنية» بسيطة تشبه مخالفة

قواعد السير. وبعد ثلاث سنوات تم اعتقال المواطن الايطالي مارينو براديتو الذي عمل مع شركة الكترونيات ألمانية غربية في إحدى المعارض التجارية في كاليفورنيا. ووجهت إليه تهمة التحويل غير المشروع لكومبيوتر ڤاكس II/ 780 المتطور إلى تشيكوسلوفاكيا عن طريق خط شحن بحري التفافي: سان خوسيه، هاييتي وسويسرا.

حينما شارفت الأيام الأخيرة للحرب الباردة على نهايتها، قدَّر مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن ثلث الدبلوماسيين الروس كانوا متورطين في أعمال تجسسية. أما أحد مراكز الجاسوسية السوڤييتية في أوائل الثمانينات (1980) فكان يقع في بناء قرميدي ذي سقف مطلي بالكلس ويطل على خليج سان فرانسيسكو. لم يكن المشهد جميلاً وحسب، بل كان مثالياً لتلقي إشارات مايكروية ومن دون أية عوائق. كان المبنى يضم قرابة أربعين مسؤولاً سوڤييتياً؛ وهو عدد كبير قياساً لمدينة بهذا الحجم. فهم لم يتواجدوا في حوض سان فرانسيسكو بهدف الترويج للسياحة السوڤييتية. كانت الهوائيات الموجودة على السطح موصولة إلى محطة الكترونية سرية قادرة على التقاط محادثات بكاملها هوائياً عندما تتعرف على كلمات أو عبارات معينة. أما المنهج الحقيقي المجرب الذي انتهجه السوڤييت فكان يقضي بتحويل أحد الأعضاء المطلعين على بواطن الأمور في شركة تجارية ما إلى عميل لهم.

ولم تقتصر نشاطاتهم التجسسية على الولايات المتحدة وحدها، فقد تلقت وكالة الاستخبارات السوڤييتية KGB بين سنتي 1976 و1984 معلومات تتعلق بطائرة الـ«تورنادو» المصنعة من قبل كونسورتيوم باناڤيا الأوروبية من مانفريد روتش وهو مواطن ألماني غربي يعمل رئيساً لقسم

التخطيط في شركة ميسر شميت بولكو ـ بلوم للنقل الجوي. وقام ديتر غيرهارد، ضابط بحرية جنوب أفريقي كان قد خدم في السفارة في لندن، بنقل معلومات قسم تجسسي سوفييتي آخر وهو G.U.R حول عدد من الصواريخ المضادة للطائرات.

ولم تكن هذه العمليات بمجملها حصيلة مكر ودهاء وكالة الاستخبارات السوفييتية فحسب، فقد كانت خدمات التجسس في أوروبا الشرقية: في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية أكثر نجاحاً من خدمات نظرائها السوفييت، إذ تمكنت خدمة الاستخبارات البولندية من استمالة اثنين من عتاة الجواسيس.

وتعتقد وكالة الاستخبارات المركزية أن بولندا قد وفرت على السوفييت عشرات الملايين من الروبلات التي تنفق في نشاطات البحث وتطوير مستوى التكنولوجيا بين سنتي 1978 و1981 وذلك عندما جندت ويليام بيل، وهو أخصائي رادار أمريكي يعمل في شركة هوغ ايراكرافت، للعمل لمصلحتها. وكان بيل خبيراً في مجال أنظمة الرادار وصواريخ أرض ـ أرض وأرض ـ جو المتقدمة والتجريبية. كما وتمكنت بولندا من استمالة جيمس هاربر الذي كان متزوجاً من امرأة على دراية بسبل الوصول إلى عقود المركز العسكري للتكنولوجيا المتطورة للصواريخ البالستية في مؤسسة مراقبة الأنظمة System Control Inc في كاليفورنيا. وبدءاً من عام 1971 وعلى مدى عشر سنوات، قام هاربر بالاطلاع على عشرات الوثائق المتعلقة ببرامج الصواريخ البالستية الأمريكية والأنماط الأساسية للصواريخ البالستية العابرة للقارات ICBM.

وكان البرنامج ناجحاً لدرجة أن الاتحاد السوفييتي تخلى عن فكرة

إنتاج أجهزة كومبيوتر خاصة به. وفي ما يتعلق بجهاز الكومبيوتر المخصص للكرملين وهو من طراز RIAD، فقد استنسخ الروس سلسلة من أجهزة كومبيوتر IBM من طراز 360 و370 وتم تحويل اسم جهاز الكومبيوتر Apple II إلى A GAT الكومبيوتر الشخصي. وقد تمكن السوفييت في فترة ما بين السبعينات ونهاية الحرب الباردة من الحصول على ما يزيد على الثلاثين ألفاً من الأدوات التكنولوجية المتطورة وأربعمئة ألف وثيقة فنية ساعدت الاتحاد السوفييتي، استناداً إلى قول ريتشاد بيرل مساعد وزير الدفاع آنذاك، في اختصار فارق التقدم التكنولوجي بينه وبين الولايات المتحدة من عشر إلى ثلاث سنوات. وما كان يعجز الاتحاد السوفييتي عن سرقته، كان يعمد إلى شرائه. وتلقىٰ الاتحاد السوفييتي في سنتي 1979 و1981 حوضين جافين لاستخدامهما لأغراض الشحن التجاري. إلاَّ أنه بعد فترة وجيزة حوَّل استخدامهما لأغراض عسكرية تتعلق بحاملات الطائرات.

ففي سنة 1811 استطاع الأمريكي فرنسيس كابوت لويل دخول أحد المصانع في إنجلترة ونسخ في ذاكرته مخططات تتعلق بنول كارت رايت، شكلت أساساً للثورة الصناعية في أمريكا وكوفئ لويل على هذا العمل بإطلاق اسمه على إحدى بلدات ولاية ماساتشوستس.

أمّا عملاء السوفييت فقد تمكنوا في الثلاثينات من سرقة أسرار تظهير الصور الملونة لمصانع إيستمان كوماك.

وعندما بدأت الولايات المتحدة في تغيير الميزان العسكري الاستراتيجي بصواريخ أكثر دقة بحلول الستينيات عمد السوفييت إلى إعادة النظر في عملية تجميع المعلومات عن التكنولوجيا المتطورة. وكان قائد

سلاح البحرية الأمريكية السابق الأدميرال بوبي راي إنمان، نائب المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية CIA، يعتقد أن الكرملين كان ينتظر إنجاز تكنولوجيا سلاح ما حتى يسعى إلى سرقة أسرارها، إلاَّ أنهم وبعد الانتهاء من هذا الإنجاز أصبحوا أكثر اهتماماً بالكشف عن أسرار هذه التكنولوجيا وليس الاكتفاء بنسخها.

بعد أن نشر دوبوا تقريره، أخذ يتنقل بين الشركات المستهدفة مقدماً لها التوضيحات، ويتذكر قائلاً: «بينما كنت في مقر شركة بوينغ في سياتل أعرض نماذج على أشباه نواقل معينة ومعرفة كيفية تقطيع رقائق السيليكون وطريقة عمل مكوناتها، في هذه الأثناء صرخ أحد الحاضرين قائلاً إن مصدر هذه المعلومات والتقنيات هو القسم الذي يعمل فيه، ولم يصدق أن السوفييت قد حصلوا عليها. وقال دوبوا إن ما دعاني إلى الاتصال بالشركة هو الثغرات الموجودة في أسلوب عمل السوفييت، والتي عليهم الاستفادة منها.

ومهما يكن من أمر فإنه لا يجوز الخلط بين هذه التحذيرات ونقل معلومات من قبل وكالة الاستخبارات المركزية إلى أي شركة أميركية. إن هذا يتناقض مع المهمة المعلنة للوكالة، كما يقول دوبوا. «لقد قدمنا للشركات الأمريكية بيانات حول التطورات الصناعية والمعلومات المتبادلة، كما هي الحال عندما تكون إحدى الشركات مستهدفة من قبل جهة أجنبية. ولكن هل سبق أن توجهت وكالة الاستخبارات المركزية يوماً إلى داخل شركة مقر بوينغ وقالت: لقد حصلت ايرباص لتوها على إعانة بقيمة 40 مليون دولار من الحكومة وبشكل سري؟ كلا».

قد يكون ذلك صحيحاً في عهد دوبوا عندما ترك العمل في وكالة

الاستخبارات المركزية سنة 1998 بعد خدمة دامت ستة وعشرين عاماً. أما الآن عندما يتحول عدد متزايد من عملاء الحكومة للعمل في القطاع الخاص محتفظين بصلات وثيقة مع زملائهم السابقين، فإن الخط الفاصل بين حكومة أمريكا وشركاتها التجارية يبدأ بالاضمحلال لا سيما في وكالة الأمن القومي NSA ذات الصلات التجارية السرية.

في الأول من كانون الثاني سنة 1999، كان خبراء استراتيجيون من ايستمان كوداك وكوكا كولا وجي تي، وإي ميتر كوربوريشين وموبايل أويل وبوينغ إلى جانب عملاء من وكالة الاستخبارات المركزية CIA، مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، ودي. آي. إيه DIA ووكالة الأمن القومي NSA ودي. أو. دي D.O.D كانوا جميعاً يستمعون إلى مداخلة لوكالة الأمن القومي NSA. بعنوان: «مبادرة للتدريب على الاستخبارات العامة» سلط الضوء على مشروع تدريبي استخباراتي تابع للوكالة NSA من خلال شبكة الانترنيت. وسعى هذا المشروع جاهداً لتعليم محللي الاستخبارات كيفية جمع البيانات الاستخبارية العشوائية من شتى المصادر المختلفة وتوزيعها في ما بينهم، ومن ثم إعادة تجميعها في ما يشبه الصورة الفسيفسائية. كما سعى هذا المشروع إلى تحسين قدرة المحلل على التفسير الصحيح للنص الثانوي الاستخباراتي الذي قاموا بتحليله بهدف فهم النوايا الحقيقية للضحية المستهدفة. القراءة الصحيحة للنص تمكن المحلل من التنبؤ بالحركة التالية للهدف/للضحية وذلك من أجل تطوير تنبؤات استخبارية أكثر دقة.

ونتيجة لذلك، لا ينبغي لأمريكا أن تتوقع تعاطفاً كبيراً من حلفائها. فتشايز هانت، النائب السابق لوكالة الاستخبارات المركزية

الفرنسية، لا يتوانى عن تأنيب الولايات المتحدة على شجبها جاسوسية البلدان الأخرى. ويقول أن لا مشكلة مع المساعدات التي تقدمها الحكومات للصناعة في الأسواق العالمية. ويقول إنه يسعى أن يكون واقعياً عندما يزعم بعدم وجود أية شركة أخلاقية في تعاملاتها. ويدعي هانت أن شركتي IBM وهيوليت سرقتا أسراراً تكنولوجية تتعلق برقاقات مايكروية قادرة على تحمّل انفجار نووي من شركة تومسون CSF الفرنسية. ويضيف «ولكن بالطبع عندما تعمد شركات مثل IBM وMP وموتورولا وتومسون إلى توقيع اتفاقيات مشتركة، فغالباً ما يكون من الصعوبة بمكان معرفة المذنب. ويوضح أنه في سنة 1995 طلبت فرنسا من خمسة أمريكيين بمن فيهم رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية وأربعة دبلوماسيين مغادرة البلاد. بحجة أن أولئك الأمريكيين الخمسة كانوا يعملون لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية وكانوا قد أعربوا عن اهتمامهم الكبير بالمواقف الفرنسية إزاء الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة GATT والاتصالات. وما تجاهله هانت هو قيامه، خلال فترة توليه لمنصبه في وكالة الاستخبارات الفرنسية بين سنتي 1981 و1983 وبناء على توجيهات مدير الوكالة بيير ماريون، ببناء وحدة مكرسة للتجسس الصناعي داخل منظمته التجسسية.

ما الذي يفعله هانت الآن طالما أنه لا يترأس عملاء فرنسا السريين؟ وفي رواية هي بعيدة عن المقبولية بقدر ما هي بعيدة عن الوضوح، يزعم أنه مجرد «رجل أعمال لا علاقة له بالسياسة الدولية» ولا «بأي شيء له علاقة بقانون الجاسوسية الاقتصادية» بالرغم من قول إحدى الصحف المحلية بأنه أحد جواسيس وادي السيليكون. بكلمات أخرى، لقد نقل مهاراته، من خلال عمله كمستشار، إلى القطاع الخاص.

الأشخاص المتحضرون أمثال هانت يقفون ضد تشويه صورة الجاسوس التجاري. عندما تخطر للناس فكرة الجاسوس التجاري فإنهم عادة ما يتخيلون شخصية أنيقة ترتدي معطفاً تحاول فتح قفل أحد المختبرات وتنسل من أمام الحارس الليلي لتسرق الوصفة السرية لإكسير جديد بقيمة مليار دولار. إن هذا يحصل في هوليوود حيث هناك طرق أكثر دهاء يمكن لجاسوس مثله أن يتبعها لتحقيق أهدافه دون أن يعرض نفسه لقدر من المخاطرة، طرق خدمته وخدمت أمثاله على مدى أجيال. واليوم، باتت الاستخبارات التنافسية CI تتمتع بقدرة عالية من الدهاء وانعدام الرأفة تمكن أي حكومة من الإقدام على أي شيء لأن عملاء الاستخبارات السابقين من أمثال هانت يلعبون نفس اللعبة ولكن من أجل رهانات مختلفة. لقد أصبح أخصائيو الاستخبارات التجارية اليوم، كما هانت، أقل تطفلاً عما كانوا عليه خلال الحرب الباردة. فمنهم غالباً ما يكونون أشخاصاً محبوبين بابتسامة عريضة وذكاء حاد. محدثون لبقون ويتمتعون بروح النكتة. لكنهم في حقيقتهم يمكن أن يكونوا ضواري مفترسة عديمة الرحمة تعيش على الخداع والتلاعب. إنهم غالباً ما يتلقون تدريبهم من قبل الوكالات الحكومية ولا يتصرفون بسذاجة كاقتحام مكانٍ ما لانتزاع ماسةٍ من مصدرها الخام. ويستطيع جاسوس مدرب من قبل وكالة الاستخبارات المركزية على التقنيات المتقدمة لاستخلاص المعلومات أن يحصل عليها من موظفي أو متعهدي أو بائعي إحدى الشركات المستهدفة. فقد يكون ذلك الزائر المحظوظ بالذهاب إلى قسم الحسابات القابلة للدفع لا يحتاج إلاَّ إلى إيضاح بسيط فقط حول شخصية أحد المورّدين الجدد. قد يظهر على المساحة الخضراء في نادي أحد

البلدان وهناك تتم دعوته إلى لعبة بيسبول مع طبيب (مختص في الجراحة العظمية) يتبين أنه مكلف بالقيام بتجارب سريرية على العلاج الجديد لمرض أحد الضحايا المستهدفين، علاج يحتاج إلى موافقة إدارة الغذاء والدواء. وقد يكون طالب دراسات عليا يطلب معلومات حول صيغة صناعية معينة من أجل بحثه الدراسي.

وكما هي الحال بالنسبة لهانت، فقد وجد الأمريكيون العاملون لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية CIA ووكالة الأمن القومي NSA ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ووكالة استخبارات وزارة الدفاع والاستخبارات العسكرية، وظائف مربحة بانتظارهم بعد انتهاء خدمتهم. لقد أمضى دوبوا ربع قرن من الزمن في خدمة وكالة الاستخبارات المركزية قبل تسلّمه العمل مع شركة راي ثيون. وهو يعمل الآن مع/لمصلحة شركة ايمغري جيوسبيشال سيستمز الواقعة في المنطقة التكنولوجية لإقليم كولومبيا. ويدير جان هيرنغ، المدير القديم لدوبوا، شركة استشارية خاصة به؛ وهي دعامة أخرى من دعائم صناعة الاستخبارات التنافسية CI، ويمتلك جون نولان الذي يسميه دوبوا «أحد مسؤولي الاستخبارات الفيدرالية السابقين»، مجموعة فونيكس الاستشارية. كما أشرف ويليام ديجينارو على إدارة قسم التجسس ثري إم 3M قبل أن يقوم بتأسيس شركته الخاصة للجاسوسية التنافسية في ساراسوتا، فلوريدا. وخلال فترة تقارب العشرين عاماً أي منذ ظهور هؤلاء العملاء الأوائل على الساحة، بدأ هناك تقبل تدريجي للعمليات الاستخبارية واعتبارها جزءاً ضرورياً من الحياة التجارية ما أدى إلى ظهور صناعة مزدهرة حقيقية بوجود رجال شرطة سابقين ومحققين وأمناء أرشيف ومحامين وحتى محاسبين وقد علقوا لافتات تدل على اختصاصاتهم الجاسوسية.

إنه عالم الاستخبارات التجارية في أمريكا.

ولكن ما دفع الجاسوسية التنافسية لبلوغ أعلى مستوياتها هو سقوط جدار برلين سنة 1989. وقد أدى انهيار خصم أمريكا في الحرب الباردة إلى فقدان العديد من الجواسيس وظائفهم وانتهى دورهم. ونظراً لانعدام وجود عدو مفترض اتخذت أوساط الاستخبارات الأمريكية خطاً آخر. وانطلق عملاء الاستخبارات العاطلون عن العمل بحثاً عن عمل. وفي الوقت نفسه بدأت الصناعة الأمريكية بالانهيار في السوق العالمية، ولم يمض وقت طويل حتى تلاقى الطرفان. فعلى الرغم من أن الشركات الأمريكية كانت حذرة في بادئ الأمر، إلا أنها سرعان ما تعاملت مع جواسيس القطاع الخاص. ومع أن قواعد اللعبة قد تغيرت وانتقل اللعب إلى المجال التجاري وليس الإيديولوجي، فقد تم تطبيق نفس الأساليب وظهرت صناعة جديدة من بين الأنقاض.

وبين سنتي 1985 و1989 قامت وحدة العلوم والتكنولوجيا التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية بالعمل بشكل مباشر مع الشركات الأمريكية على تثقيف كبار المدراء وتدريبهم على الوسائل الحديثة لجمع المعلومات الاستخبارية. هذا وتزعم الوكالة بأن هذا التدريب كان مجرد تدريب ذي طبيعة مضادة للاستخبارات مصمم لأن يكون دفاعياً وليس هجومياً. وقد بدأت أقسام الجاسوسية التنافسية التجارية بالازدهار بعد فترة وجيزة من تلقيها هذا التدريب الذي كان يتم تحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية. وفي أكثر من مناسبة، تم التعاقد مع عملاء من الوكالة للعمل بمنأى عنها. وبعد مرور وقت قصير على تسلّم الجواسيس الوظائف المنتظرة ـ الوظائف التي درت عليهم مبالغ طائلة ـ والتي سمحت بحرية

الدخول إلى أماكن لم تكن الحكومة لتسمح بها مطلقاً ـ سرعان ما أدركوا أن لمدرائهم الجدد جدول أعمال أكثر وطنية. فكان المدراء الأمريكيون الكبار أكثر اهتماماً بمنافسيهم الأمريكيين من منافسيهم في الخارج. يقول أحد كبار المدراء: «نعم، علينا بالفعل مراقبة أولئك اليابانيين والفرنسيين، إلا أننا وبصراحة أكثر اهتماماً بما يفعله دي بون في الجهة المقابلة من الشارع». وبدلاً من التعاقد مع جواسيس أجانب، تم تخصيص ميزانيات بملايين الدولارات وبدأت الشركات الأمريكية بشن حرب مستخدمة أقسام استخبارات تنافسية بعيدة عن أعين العامة. وقامت بعمليات مراقبة دقيقة ومستمرة للمساهمين الذين محا العديد منهم أسماء ظاهرية معروفة مثل: اكستيرنال ديڤيلوبمنت، ماركت ريسيرتش وستراتيجيك ماركيتنغ.

وقد اتجهت نشاطات الجاسوسية التجارية في أمريكا منذ الثمانينات نحو التيار الأقوى. الأمر الذي دفع هانت لأن يكون شديد الانتقاد إلى هذا الحد. ويتساءل: «كيف يمكن للشركات الأمريكية أن تتذمر من التجسس عندما تمارس، هي أيضاً، هذا العمل؟».

ونعطي مثلاً على ذلك: شركة ملابس صغيرة تدعى جونستون أند ستريز انكوربوريشن في مواجهة شركة كبيرة لصناعة الملابس وتدعى شركة ميليكن وشركاه. استناداً إلى دعوى قضائية مرفوعة من قبل شركة جونستون سنة 1998، تعاقدت شركة ميليكن، وهي أحد كبار صناع (الغزل) والنسيج في البلاد ذات عوائد سنوية تقدر بملياري دولار، مع شركتي استخبارات من أتلانتا هما شركة غلوبال انتليجنس أنكوربوريشن وشركة آر. إيه تايلور وشركاه لمسك حسابات الزبائن والسجلات المالية

وبحوث تطوير إنتاج قاموا بها على مدى عامين من الزمن بدءاً من سنة 1995.

واتهمت القاضية روديني تايلور صاحب وكالتي الاستخبارات المذكورتين بالخداع لادعائه بأن هاتين الشركتين هما مؤسسة مصرفية استثمارية تمثل مستثمرين سويسريين مهتمين بالألبسة. وأن تايلور عقد اجتماعاً لهذه الغاية مع جيرالد أندروز، رئيس شركة جونستون آنذاك. وللتدليل على خداع وجاذبية الجنوبيين، فقد أطلق العنان لتايلور في التحرك بحرية للوصول إلى كبار مدراء شركة جونستون ووثائقها السرية، ورتبت له جولات شخصية في المصانع.

في الوقت نفسه اتصل أحد موظفي تايلور وهو جوستان ڤالدرب بشركة جوستن أند ستريز زاعماً بأنه طالب دراسات عليا في جامعة جورجيا ستيت وأنه بحاجة لمعرفة المزيد عن تجارة الألبسة تساعده في أطروحة الماجستير. ووعد بأن أحداً لن يطلّع على ما كتب مطلقاً باستثناء أستاذه المشرف. وتعد مساعدة الطلاب الذين يقومون بأبحاث أمراً شائعاً في تجارة الألبسة في المنطقة الجنوبية.

لم يكن ڤالدرب يوماً، حسبما تبين، طالباً في جامعة جورجيا ستيت ولكنه كان على درجة من الاقناع إلى حد أن مدراء جونستون لم يكلفوا أنفسهم عناء التحقق من حقيقة أمره. ونتيجة لذلك، فقد قام ڤالدرب بجولات استطلاعية على المصانع في آلاباما وجورجيا وأجرى مقابلات مع العديد من مسؤولي الشركة وزبائنها. وتصنّع شركة جونستون التي تبلغ عوائد مبيعاتها السنوية 330 مليون دولار مفارش الموائد والمناشف، إضافة إلى المواد المستخدمة في تغطية مقاعد السيارات والطائرات وأغطية

الأسرَّة والأثاث وغير ذلك من المنتجات. وفي النهاية، فإن لعبة الثقة هذه كلفت الشركة 30 مليون دولار نتيجة سرقة وصفة تصنيع نسيج بوليستر، الأمر الذي رفع من نسبة مبيعات شركة جونستون من البياضات.

كيف تمكنت هذه الشركة المنتجة للمناشف وأغطية الطاولات من القبض على المحتالين؟ إنها لم تقم بذلك. واستناداً إلى ما قاله دي أوغلو كلارك الرئيس الحالي لشركة جونستون إند ستريز «واجهتنا دعوى قضائية مرفوعة من قبل [إن. آر. بي، صانع آخر للنسيج] ضد ميليكن وأدهشتني رؤية اسم شركتنا فيها. ثم أدركنا أننا كنا نعاني الشيء نفسه». فإن لعبة الثقة هذه كانت من البدعة إلى درجة أن شركة صناعة النسيج متوسطة الحجم لم تكن قد علمت بعد أنها كانت ضحية خدعة. والفارق الأكبر بين الحدثين هو أن ڤالدرب استطاع أن يقدّم كلّيته الفرعية إلى إن. آر. بي على أنها المدرسة التجارية لجامعة كولومبيا.

إن وجود عدد قليل من الخطط المزيفة أمر شائع جداً. فقد اعترفت شركة أوراكل في حزيران 2000 بأنها تعاقدت مع المجموعة الدولية للتحقيق IGI وهي وكالة استخباراتية أسسها المدعي العام تيري لينزنر في قضية واترغيت، للتحقيق مع مجموعات متعاطفة مع شركة مايكروسوفت؛ وأثمرت هذه المسألة عن معلومات كانت محرجة لمايكروسوفت في الوقت الذي كانت تخوض معركة لإعادة الثقة بها في المحكمة. وبدأت التحقيقات بالظهور عند قيام عملاء مجموعة التحقيقات الدولية IGI بمحاولة رشوة الحراس في الجمعية التجارية المؤيدة لمايكروسوفت، وهي جمعية التكنولوجيا التنافسية ACT. وقبل شهر من الزمن اعترفت شركة تايم وورنر بأنها تورطت في الجاسوسية التجارية عندما قام المدراء

في هيوستن تكساس بتمويل عملية داخلية لجمع المعلومات الاستخبارية. فقد قامت الشركة بمنح موظفيها خدمة مجانية على الأنترنت أو فرصة لكسب مبلغ مائة دولار إضافة إلى رواتبهم الشهرية وذيلت إشعارات الخدمة هذه بعبارة: «لكي تتأهل نحتاج إلى مساعدتك في تحقيق أهدافنا التي تتمثل في تحديد المناطق التي تستطيع منافستنا شركة ساوث ويستون بيل في هيوستن تقديم خدماتها السرية وكانت الخطة تقضي أن يطلب عمال شركة تايم وورنر خدمة أنترنت سريعة تعلن فور تلبيتها ومن ثم ينقلونها إلى مكتب هيوستن. واعترف مدراء العلاقات العامة في شركة تايم وورنر بالخطأ الذي وصفته شركة ويسترن ساوث بيل بالعملية الاحتيالية.

وعلى الرغم من السمعة السيئة التي تتركها قضايا من هذا النوع عند الرأي العام فإن مسؤولي صناعة الاستخبارات التنافسية وأخصائيي جمعية الاستخبارات التنافسية SCIP يتفاخرون بوجود 7000 عضو وبأنهم يجنون ثمار حملة ناجحة عمرها عشر سنوات، حملة مصممة لإضفاء مظهر ناعم على نشاطات جمع المعلومات. وقد صمم حديث أخصائيي جمعية الاستخبارات التنافسية لإشعار الزبائن التجاريين بارتياح أكبر لفكرة التجسس على منافسيهم والتأكيد على الأساليب الأخلاقية المتبعة في جمع المعلومات من مصادرها الأساسية العامة أو الخاصة، سواء أكانت هذه المعلومات تقارير أو ملفات أو براءات اختراع.

الغرض من مراقبة Spin (برنامج) أخصائيي جمعية الاستخبارات التنافسية هو القيام بنشاطات تجسسية صناعية أقل إثارة، وبالتالي أكثر مقبولية لشريحة أوسع من الشركات التجارية الأمريكية. ويوافق أعضاء

المنظمة على الالتزام بالقواعد الأخلاقية لجمعية أخصائيي الاستخبارات التنافسية SCIP والتي تحظر إساءة التمثيل أو الخداع لدى إجراء مقابلة مع أحد أعضاء شركة منافسة وذلك نيابة عن أحد الزبائن. هذا لا يعني بالطبع أنه لا توجد عصابات ذات مصالح مشتركة. فاجتماعات الجمعية أشبه برقصة فتيان إحدى المدارس الثانوية. فمن جهة تجد مجموعة من الجواسيس السابقين القساة المدربين من قبل وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة استخبارات الدفاع DIA وتجد من الجهة الأخرى أمناء سر الشركات.

ومن المفارقات فإن شركة إيرنست ويانغ الضخمة للمحاسبة ذات التاريخ المحافظ للغاية تفاخر بوحدتها الاستخبارية التي تضم ستين عضواً، وهي على أهبة الاستعداد لتقديم خدماتها لأيٍّ من زبائنها الذين يرغبون بمعرفة نوايا منافسيهم. وتعاقدت شركة دولوا أند توتش مع عملاء سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية لإدارة القسم الخاص بالاستخبارات التنافسية التابع للشركة. لقد غدت الاستخبارات في الحقيقة غاية في القبول لدرجة أن كلية ميرسي هيرست في بنسلفانيا (أصبحت) تقدم برنامجاً تدريبياً مدته 4 سنوات لعملاء الاستخبارات التجارية الراغبين بذلك.

على الرغم من التزاماتهم الأخلاقية الطوعية والذاتية فإن بعض أعضاء جمعية أخصائيي الاستخبارات التنافسية SCIP قد تصرفوا بشكل إيجابي كما تتصرف وكالة الاستخبارات المركزية CIA وذلك لدى قيامهم بجمع المعلومات عن زبائنهم بالذات وبيع وشراء تقارير مالية وتسجيلات هاتفية تخص الشركات المستهدفة. وهذا نموذج عن لعبة ثقة رائعة قاموا

بها: يقوم أحد أعضاء جمعية أخصائيي الاستخبارات التنافسية SCIP من إسرائيل بإعطاء حصة تعليمية حول الاستخبارات التجارية لمدراء كبار في شركات أمريكية مرموقة. وللدخول، ينبغي على الطالب المفترض ملء استمارة مفصَّلة تستخلص معلومات عن الشركة التي يعمل بها. والحقيقة فإن المدرّس المزعوم الذي يحمل جنسيتين في إسرائيل ـ بالإضافة إلى كونه عضواً سابقاً في الشرطة السرية الإسرائيلية ـ يقوم بجمع معلومات عن طلابه لينقلها إلى الموساد الإسرائيلي.

لم تكن هذه الأنماط من المخالفات ترتكب من قبل موظفين أو مرؤوسين وإنما من قبل مسؤولي جماعة ال سي. إس. بي. آي وكذلك من قبل أعضاء مجلس إدارتها. عندما تنطوي عملية معينة على احتمال أن تتحول إلى عملية غير مريحة مع إبقاء مسافة خاصة بين الشركة والعملية المطلوبة، يتم تجيير العمل إلى مستشارين مختصين أو (كايتس) كما يطلق عليهم. يعمل الكايت بصفة وكيل ويقوم بالعمل الاستخباري Spin: a way of presenting information or situation in a particuler way, especially one that makes you or your ideas seem good. ولكنه يقدِّم نفياً مقبولاً ظاهرياً لإحدى الشركات في حال انحرفت العملية عن مسارها الأساسي. فهو يقوم أساساً، من تلقاء نفسه بجمع المعلومات الاستخبارية بالطريقة التي يراها ضرورية. إنه يقوم بالأعمال التي تعجز الشركة عن القيام بها وذلك بسبب فداحة المخاطرة.

يمكن للكايت، من خلال عملية تدعى بالمكوس الجارية، أن يحصل بشكل غير شرعي على نسخ فواتير الهاتف الخلوي لأحد المدراء، أو فاتورة هاتفه المنزلي أو حتى استنساخ صفحته الخاصة به. فهو لا

يتوانى عن تسليم تقارير مالية غير شرعية عن الكادر الإداري الرئيسي لإحدى الشركات. ومع الأهمية التي تشكلها هذه التقارير التي يستطيع نقلها فهناك أهمية في إمكانية إنكار عمله بها. وإذا ما حدث وكشفت العملية وبدأ تحقيق جنائي في ذلك أو تم تحريك دعوى قضائية، يمكن للشركة أن تدعي عدم علمها بالأمر بالزعم أن المذنب إنما هو يعمل بشكل مستقل وليس موظفاً.

ولا يتم التعاقد مع الكايتس لخبرتهم فقط، بل لأنهم دائماً مجهزون بأكثر المعدات والتجهيزات تطوراً. وتعرف إحدى هذه التجهيزات بـ «لاقطة أجهزة الآنسرنغ ماشين» وهي عبارة عن أداة تلتقط الرسائل المسجلة من مسجلة الشخص المستهدف. إذ يمكن للجاسوس أن يدير أي رقم هاتفي بواسطة أي جهاز (آنسرنغ ماشين) يكون على الجانب الآخر. وتجيب الآلة/ الجهاز، تعمل اللاقطة بالتالي على نسخ نغمات لوحة أرقام الهاتف لكي تتمكن من كشف الشيفرة السرية، الأمر الذي يعطي المستخدم إمكانية نقل الرسائل المسجلة. ومن الألعاب الطريفة الأخرى لعبة «عدَّاء راي ثيون الصامت»؛ هذه اللعبة التي طُوّرت أساساً لمصلحة وكالة الأمن القومي NSA وهي عبارة عن جهاز تحكم Monitor للأنترنيت يعمل عمل برنامج تجسس من خلال الكومبيوتر عندما يتم وضعه على شبكة تجارية. وبوسعه أن يفتش بدقة وأن يمكِّن المستخدم من مراقبة كافة رسائل البريد الالكتروني الصادرة منها والواردة ومتابعة نشاطاتٍ على شاشات كومبيوتر فردية وكذلك تسجيل تصاميم البنية الأساسية التجارية لإحدىٰ الشركات المنافسة.

ليست هذه سوى بضعة من النماذج. وقد ازدهرت صناعة جاسوسية

تكنولوجية كاملة في السنوات الأخيرة. وتعمل شركة «راي ثيون» المتعهد العسكري مع شركة باري للاستخبارات التنافسية وشركة إس ثري آي أناليتكس الاستشارية S3I من أجل تطوير معدات تكنولوجية عسكرية من إحدى منشآت وحدة نشاطات حرب المعلومات البرية التابعة للجيش الأمريكي بغية استخدامها في مجال الاستخبارات التنافسية. إنهم يقومون ببناء «غرف عمليات» تجارية في مدينة نيويورك؛ غرف مجهزة بمصارف تم تزويدها بأجهزة كومبيوتر فائقة السرعة وهارد وير للمراقبة من خلال الأقمار الصناعية بكلفة تقارب سبعة ملايين دولار. إنهم يخططون لبيع خدماتهم لشركات منكبة على دراسة كل تحرك من تحركات منافسيها. ومن خلال التخاطب عن بعد بواسطة الفيديو (ڤيديو كونفيرنسنغ) سيكون بمقدور غرفة العمليات أن توفر خمسمئة شخص في خمسمئة موقع مختلف في أنحاء الكرة الأرضية من أولئك الذين يستطيعون التحادث وتبادل البيانات في وقت واحد على شاشة ڤيديو بطول عشرين قدماً وعرض ست أقدام. كما وتأتي بعرض هولوغرامي ليزري ثلاثي الأبعاد للعالم يُظهر أقماراً صناعية بحالة دوران وثلاثين محطة عمل لتحليل البيانات المعقدة.

أما بعض المواقع على الانترنت مثل: وكالة التكنولوجيا التجسسية وشركة سيرڤيلانس سابلايز فتقدم كاتالوجات كاملة عن أدوات التجسس المتوفرة على الموقع بلمسة زر واحدة لقاء 59,95 دولاراً. وبإمكان إيليت آوت باوند كول ريجيستر إدخال أرقام كافة المكالمات الصادرة وتواريخها. ويمكِّن التيلي مونيتر 2001 المستخدِم من التنصت على المكالمات عن طريق خطوط الهاتف العادية الموجودة في أي مكان مقابل

219,58 دولاراً. أما نظام المايكروفون اللاسلكي فيبلغ مداه 250 قدماً وسعره 319,95 دولاراً وهو يشتمل على فيلكرو لاصق للتركيب السري. هذا ويعطي منظار الأندردور المزود بجهاز للرؤية الليلية الراصد من الخارج القدرة على مشاهدة غرفة بأكملها من الداخل وذلك من الطابق العلوي لقاء 4,849,95 دولاراً وبالنسبة لأولئك المهتمين فعلاً بمراقبة منافسيهم بشكل دائم. ويمكن لنظام المتابعة الرقمي ديجيتال لـ «تراكينغ سيستم» أن يسمح بتتبع أثر شخص بشكل سري وفي أي مكان من العالم بتكلفة تبلغ 5,995,95 دولاراً. ولكن لماذا تعمد الشركات إلى تقييد نفسها بمعرفة ما ترمي إليه المنافسة اليوم طالما أن بمقدورها استئجار استراتيجيات تنافسية متقدمة ACS في بورتلاند وأوريجون لتصميم استراتيجية عملهم للمستقبل؟ إن أفخر منتجات الشركة «ڤاليو وير» وهو عبارة عن سلسلة من اللوغاريتمات المعقدة التي تحاول التنبؤ بسلوك الجهة المستهدفة في سوق معينة». «بعضها بسيط جدًّاً وتقتصر على بضع شخصيات إغريقية المظهر»، على حد قول مارك تشوسل، الشخص الذي وضع شيفرة البرنامج. أحد اللوغاريتمات البسيطة جداً هو أن الربح يساوي العائدات مطروحاً منها التكاليف. أما لوغاريتمات أخرى كعمليات حساب الطلب على منتجات شركة ما، فتتطلب صفحات عديدة من الشيفرات المضغوطة بكثافة. وبما أن أحداً لن يستطيع أن يعرف ما سيحمله المستقبل، فإن شركة ACS تمكّن زبائنها من الخروج بعشرات الأسئلة على شاكلة «ماذا لو». وإذا ما أثر الكساد على الطلب فإن المنافسين يعمدون إلى تخفيض الأسعار وإذا ما برز مُنتج منافِس أفضل بشكل غير متوقع فباستطاعة أحد عملاء الشركة ACS الحصول على خطة مضادة على الفور.

هل تخرق هذه اللوغاريتمات القواعد الأخلاقية لجمعية أخصائيي الاستخبارات التنافسية؟ إذا ما استثنينا لوغاريتمات تشوسيل التنبؤية وَعدَّاء راي ثيون الصامت، فالجواب «نعم». ولكن هذا ما يقوم به الكثير من أعضاء جمعية SCIP وكذلك الكثير من شركات أمريكا التجارية وليس هنالك ثمة سبيل لإيقافهم.

obeikandl.com